تقييم السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2024)

[1]د. معاذ عليوي* ، [2]د. حليمة موساوي

[1] جامعة فلسطين التقنية خضوري(فلسطين)، [2] جامعة الجيلالي بونعامة- خميس مليانة (الجزائر)

An Assessment of Economic Public Policy in Algeria During the Period 2015–2024

[1] Muath ilaiwi* ,[2] Halima Moussaoui

[1] https://orcid.org/0000-0002-2644-2742, [2] https://orcid.org/0009-0007-8371-8876

[1] Palestine Technical University- Khadouri (Palestine), muath.ilaiwi@gmail.com

[2] Djillali Bounaama University- Khemis Miliana (Algeria), h.moussaoui@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 29/ 07/ 2026 تاريخ القبول: 24/ 08/ 2026 تاريخ النشر:01/ 09/ 2026

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2015-2024، وإبراز أهم البرامج والسياسات التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال والتركيز بشكل أوسع على البرامج التنموية التي كانت خلال الألفية الجديدة. ومن أجل تحقيق هدف الدراسة اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الأطر النظرية للدراسة وواقع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، والمنهج الإحصائي من خلال جمع البيانات وتحليل الإحصائيات التي ضمنتها الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الجزائر تبنت العديد من السياسات العامة الاقتصادية وأولتها أهمية كبيرة، بوصف الاقتصاد الجزائري مبنياً على قطاع واحد وهو قطاع المحروقات، فهو دائم التأثر بتقلبات الأسعار العالمية للبترول، مما يجعله في تبعية دائمة للدول الكبرى وينعكس ذلك سلباً على برامج التنمية الاقتصادية المنتهجة في الجزائر، إضافة إلى جانب البرامج التنموية المسطرة تأثرت بهذه التغيرات ما أدى إلى عدم بلوغ الأهداف الكلية المسطرة في كل برنامج.

الكلمات المفتاحية: تقييم، تقييم السياسة العامة، السياسة العامة، السياسة العامة الاقتصادية، الجزائر.

Abstract:

The study aimed to examine the reality of economic public policy in Algeria during the period 2015–2024, highlight the most significant programs and policies adopted by Algeria since independence, and focus more broadly on the development programs implemented during the new millennium. To achieve the study's objective, the researchers employed a descriptive-analytical approach to describe and analyze the theoretical frameworks of the study and the reality of Algeria's macroeconomic policy, as well as a statistical approach through data collection and analysis of the statistics included in the study.

* المؤلف المرسل.

*Corresponding author.

The study reached a number of conclusions, the most important of which are: Algeria has adopted numerous macroeconomic policies and attached great importance to them, given that the Algerian economy is based on a single sector—the hydrocarbons sector— it is constantly affected by fluctuations in global oil prices, which places it in a state of perpetual dependence on major powers and negatively impacts the economic development programs implemented in Algeria. Furthermore, the planned development programs have been affected by these changes, resulting in the failure to achieve the overall objectives set for each program

Keywords: evaluation, public policy evaluation, public policy, economic policy, Algeria

مقدمة:

الجزائر بعد الاستقلال وجدت نفسها أمام تحديات كبيرة جَـرَّاء الوضع الكارثي الذي خلفه الاستعمار، أدى بها إلى انتهاج العديد من السياسات بهدف النهوض بالجزائر المستقلة، وشملت هذه السياسات مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية وغيرها، ومن بين هذه السياسات نجد السياسة العامة الاقتصادية من خلالها قام صانع السياسات بصياغة العديد من البرامج والمخططات التنموية فترة السبعينات والثمانينات في ظل تبني النظام الاشتراكي، وفي فترة التسعينات توجهت الجزائر لاقتصاد السوق والتخلي على الاشتراكية وانتهاج العديد من الإصلاحات الاقتصادية في ظل الأوضاع المزرية التي عاشتها خلال تلك الحقبة.

ومع مطلع الألفية الجديدة وانفراج الأوضاع الأمنية بالجزائر وارتفاع أسعار البترول، انتهجت الجزائر سياسة عامة اقتصادية توسعية تمثلت في البرامج الإنعاشية والتي تم رصد مبالغ مالية كبيرة لها، بهدف تحسين الأوضاع المعيشية والدفع بعجلة التنمية وغيرها،

لذا، ومن خلال هذه الدراسة سيتم التركيز على تقييم هذه السياسات الاقتصادية، ونظراً لطول الفترة الزمنية لهذه البرامج، تم تحديد مجال الدراسة من 2015 إلى غاية 2024.

إشكالية الدراسة:

في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة 2014-2024 وتراجع أسعار البترول، ترتب عنه الحاجة إلى إعادة توجيه السياسة العامة الاقتصادية لتحقيق التنويع الاقتصادي لتعزيز الاستقرار المجتمعي وتحقيق التنمية الاقتصادية، تبنت الجزائر جملة من الإصلاحات والسياسات. ومن هنا فإن إشكالية الدراسة تنحصر في السؤال الرئيسي التالي ألا وهو: **ما مدى فعالية السياسة العامة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2015-2024؟**

تندرج تحت الإشكالية المطروحة التساؤلات الفرعية التالية:

- ماالمقصود بتقييم السياسة العامة الاقتصادية؟
- ماواقع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر؟
- مامدى فعالية السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2015-2024م؟

فرضية الدراسة:

فعالية السياسة العامة الاقتصادية مرهون بمدى مساهمة كل المؤشرات الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتقييم السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر وتحليلها من خلال قياس مدى تحقيقها للأهداف المسطرة كتنويع الاقتصاد الوطني، تحسين مناخ الاستثمار، وتقليص التبعية لقطاع المحروقات، وكذا تقييم أثرها على الأداء الاقتصادي، ورصد الإصلاحات الاقتصادية المنجزة، وتحديد أبرز التحديات التي واجهت تنفيذ السياسات الاقتصادية سواء كانت مؤسساتية مالية أو مرتبطة بالبيئة الدولية.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في جانبين هما: نظري وتطبيقي

الأهمية النظرية:

تكمن الأهمية النظرية للدراسة في الآتي:

- تعد إضافة نوعية للمكتبة العربية ورافداً مهماً للمكتبة الجزائرية في موضوع الدراسة.
- بناء تراكم معرفي عبر الاستفادة من المفاهيم النظرية والمقاربات الجديدة في السياسة العامة، وذلك بهدف الخروج بتصور واضح حول السياسة العامة الاقتصادية المتصلة بالواقع الجزائري.
- تأسيس دراسات وأبحاث علمية مستقبلية حول تقييم السياسات العامة الاقتصادية في الجزائر.

الأهمية التطبيقية:

تتجسد الأهمية التطبيقية للدراسة في الآتي:

- توفر هذه الدراسة قاعدة بيانات ومعلومات حول تقييم السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر.
- مرجعاً مهماً لصناع القرار والعاملين في المؤسسات الحكومية الجزائرية والباحثين في حقل السياسة العامة.
- التوصل لنتائج وتوصيات لتقييم السياسات العامة الاقتصادية في الجزائر.

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الأطر النظرية للسياسة العامة والسياسة العامة الاقتصادية والتقييم، بالإضافة لتحليل واقع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، والمنهج الإحصائي التحليلي من خلال جمع البيانات والإحصائيات وتحليل الإحصائيات التي ضمنتها الدراسة

ولعلاج الإشكالية المطروحة تم صياغة **الخطة** التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري لتقييم السياسة العامة الاقتصادية

المطلب الأول: السياسة العامة: الإشكالية والمفهوم

المطلب الثاني: السياسة العامة الاقتصادية: المفهوم والأدوات

المطلب الثالث: تقييم السياسة العامة

المبحث الثاني: واقع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر

المطلب الأول: دوافع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

المطلب الثاني: السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2024

المبحث الثالث: تقييم السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2015-2024

المطلب الأول: مؤشر الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2015-2024

المطلب الثاني: مؤشر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2015-2024

المبحث الأول

الإطار النظري لتقييم السياسة العامة الاقتصادية

قبل التطرق للإطار النظري لتقييم السياسة العامة الاقتصادية لابد من توضيح مفهوم السياسة العامة ككل ثم التطرق إلى إظهار ماهية السياسة العامة الاقتصادية. وصولاً لمفهوم تقييم السياسة العامة والمعايير ومتطلبات التقييم.

المطلب الأول: السياسة العامة: الإشكالية والمفهوم

لا يختلف مفهوم السياسة العامة عن باقي مصطلحات العلوم الإنسانية التي غالباً ما يثار النقاش حولها وعدم الاتفاق على تحديد تعريف واحدٍ شاملٍ جامع لها، ومن المشاكل التي تعيق الدارسين في هذا المجال هو الوصول إلى تعريف محدد ودقيق لهذا المصطلح ولعل ذلك يكمن في أمرين أولهما: استعمال مصطلحات السياسة العامة أو السياسة الحكومية أو مصطلح السياسة بشكل عام، فهي تدل بمجملها على أنها مصطلحات غير محددة ودقيقة وتشير إلى معاني ومصطلحات مختلفة، ثانيهما يتمثل في وجود خلط بين هذه المصطلحات والمصطلحات الإدارية مثل الأهداف والبرامج والقوانين والقرارات، وغيرها من المصطلحات التي تستخدم لوصف ما تقوم به الحكومة من أعمال (عبد القوي، 1988).

وبما أن السياسة العامة هي جزء من نتاج التطور الحاصل في ميدان العلوم الاجتماعية، وشكلت دراستها كغيرها من الدراسات جدلاً واسعاً بين العديد من الدارسين والباحثين الذين يتوقون للإحاطة بماهيتها ومضامينها من الموضوعات، فقد حصل تنوع وتعدد في التعريفات حول فهمها والإلمام بجوانبها المتعددة، كونها تمثل الجانب الأدائي والفعل السياسي للحكومة، أو أنها ترتبط بجوانب النظام السياسي كافة وليس على دور الحكومة فحسب. ومن هنا جاء التعدد والاختلاف في التعريفات التي تناولت مفهوم ومضامين مصطلح السياسة العامة (الحديثي و الخفاجي، 2006).

وبناءً على ذلك وردت العديد من التعريفات لمصطلح السياسة العامة منها ما هو طابع غربي ومنها ما هو طابع عربي، ويمكن أن نبين عدداً منها كما يأتي:

- يعرف جيمس أندرسون السياسية العامة: هي تلك السياسة التي تطورها الأجهزة الحكومية من خلال مسؤوليتها أن بعض القوى غير الحكومية أو غير الرسمية قد تسهم أو تؤثر في رسم وتطوير بعض السياسات العامة وتستمد خصوصيتها من كونها متخذة من قبل السلطات المخولة (أندرسون، 2010).
- يرى ديفيد استون بأن السياسة العامة هي عبارة عن عملية تخصيص سلطوي للقيم المادية والمعنوية داخل المجتمع في تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية وهذا لن يتم إلا من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم. (Easton,1965).
- يذهب توماس داي إلى تعريف السياسة العامة بأنها كل ما تختاره الحكومة أن تفعله وما لا تفعله(Day, 1992) .
- ويعرف هارولد لاسويل السياسة العامة بأنها: من يحصل على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ ورغم بساطة التعريف إلا أنه يشير إلى منظور واحد فقط وهو منظور القوة في نظره إلى السياسة العامة(Laswell & Kaplan, 1970)
- أما توماس بيركلاند فيعرف السياسة العامة بأنها: دراسة لصنع السياسات العامة من قبل الحكومات. فسياسة الحكومة العامة هي مجموع السياسات (القوانين، الخطط، الأفعال، والسلوكيات) التي تختارها الحكومة (العبيدي،2019).
- ترى أسماء صالحي السياسة العامة بأنها: مجموعة من الخطط والبرامج والقرارات والنشاطات الناتجة عن السلطات الرسمية لحل المشاكل الحالية والمستقبلية وتتضمن جميع المجالات والقطاعات الأمنية والصحية والزراعية والتي تصدر في شكل قرارات وقوانين ولوائح مع تخصيص الموارد المالية والفنية لتحقيق المصلحة العامة (صالحي، 2019).

- في حين يعرف شرف الدين السياسة العامة بأنها تلك المخرجات التي تصدر عن الجهات الصانعة للسياسة العامة والتي تأخذ اشكالاً مختلفة من القوانين واللوائح والقرارات والبرامج والاستراتيجيات استجابة للمدخلات أو الطلبات أو القضايا التي تظهر على الساحة من قبل الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات الرسمية أو الغير رسمية داخل المجتمع وفي مختلف المجالات. (شرف الدين ، 2024).

بناءً على التعريفات السابقة لمفهوم السياسة العامة يرى الباحثين بأن هناك مجموعة من الخصائص العامة المشتركة للمفهوم وهي على النحو الآتي:

- مجموعة من القرارات والأفعال ينفذها فاعلون معرَّفون أو تختارها الحكومة لأجل تحقيق الأغراض العامة والتي يأمل أن تمثل شريحة كبيرة من جمهور المجتمع تكون الحكومة على وعي تام بها.
- رسم السياسات العامة للدولة في ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة، وبناءً على الأولويات المراد تحقيقها.
- برنامج عمل إما أن يكون فردياً أو جماعياً وبما أنها سياسة عامة يجب أن تمتلك بالأساس برنامج عمل جماعي ورؤية شاملة للتصدي للمشاكل أو مواجهة قضايا تمس مجتمعاً بأكمله.
- لا ينحصر مجال عمل السياسة العامة في مجالٍ ما أو قضية معينة بل يتم التعبير عنها داخل البرامج والقواعد الحكومية في عدة أشكال وصور منها القوانين واللوائح.

المطلب الثاني: السياسة العامة الاقتصادية: المفهوم والأدوات

مفهوم السياسة العامة الاقتصادية

أشار العديد من الباحثين والاقتصاديين والدارسين إلى مفاهيم ذات صلة بالسياسة العامة الاقتصادية وهي على النحو التالي:

- تفكير منظم يوجه الأنشطة والمنظمات والمشروعات والأفراد في مجال النشاط الاقتصادي بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية التي يتطلع إليها الأفراد والمجتمع في ضوء الإمكانيات المتاحة والظروف الموضوعية (بن عيسى، 2014، الصفحة 52).
- هي مجموعة من التوجهات والتصرفات العمومية التي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية، كسياسة الإنفاق الحكومي والسياسة النقدية. فهي تصرف عام للسلطات العمومية في المجال الاقتصادي ذات صلة بالإنتاج والتبادل والاستهلاك وتكوين رأس المال (قدي، 2006).
- تشير إلى التدخل العمومي للسلطة السياسية المركزية الواعية المتماسكة والمزاولة في المجال الاقتصادي، أي أن كل ما يمَس الإنتاج والتبادل في داخل الدولة وخارجها واستهلاك الثروات والفوائد والتخطيط والتأسيس لرأس المال (صحراوي و خلفوني، 2021).

يرى الباحثين بأن مفهوم السياسة العامة الاقتصادية جزء لا يتجزأ من السياسة العامة، تسعى إلى تحقيق أهداف ذات طابع اقتصادي مستندة على إمكانيات مالية وخطط وبرامج تنموية في ظل سياسة مالية ونقدية معينة، وفقاً لخطة استراتيجية متوسطة وبعيدة الأمد تندرج ضمن سياسات ومبادئ النظام السياسي وتحت تأثير فواعل رسمية وغير رسمية.

أدوات السياسة العامة الاقتصادية

يستعين أي نظام سياسي لمجموعة من الأدوات لتحقيق أهداف السياسة العامة الاقتصادية. ومن أهم أدوات السياسة العامة الاقتصادية التي تشكل إجماع أغلب الباحثين في ميدان الاقتصاد أو السياسات العامة نجد مايلي:

- **السياسة المالية:** مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية (بن عيسى، 2014).
- **السياسة النقدية:** هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي يمتلكها البنك المركزي للتحكم في النقود، وضمان الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي واستقرار المستوى العام للأسعار، حيث أن الهدف العام من هذه السياسة هو العمل على حصر وتحديد الديون وتتبع تغير معدلات الفائدة. لا يقتصر دور السياسة النقدية على ضمان الاستقرار المالي بل تلعب دوراً فعالاً في معالجة التضخم ويتضح دورها في النشاط الاقتصادي من خلال مقدرتها على جعل معدل نمو الفرص النقدي يتلاءم مع قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات وتفادي التضخم والانكماش. إن زيادة معدل نمو الفرص النقدي أدت إلى زيادة حجم النقود المتداولة لدى الجمهور مما أدى إلى خلق فائض في الطلب على السلع والخدمات وزيادة الضغوط التضخمية. أما إذا كان معدل العرض النقدي بطئ النمو فإنه يؤدي إلى انخفاض في الدخل النقدي، وهذا من شأنه أدى إلى تقليل الإنفاق على السلع والخدمات مما أدى بدوره إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي وتراجع مستويات التنمية والتشغيل (بشيشي و مجلخ، 2018).
- **سياسة التجارة الدولية:** تمكن هذه السياسة من تحقيق التوازن الخارجي والذي يتمثل في توازن ميزان المدفوعات، حيث أدى الاختلال في ميزان المدفوعات إلى تدهور قيمة العملة ويتم ذلك وفق مؤشرين أساسين وهما (صحراوي و خلفوني، 2021):

أ. نسبة الاحتياطي الأجنبي للديون: حيث تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة الاقتصاد على مواجهة أعباء المديونية في الأوقات الصعبة، وبذلك فإن ارتفاع هذه النسبة يعد دليلاً على وفرة السيولة الخارجية، إذ يعتبر الاحتياطي هامش أمان تلجأ إليه السلطات للحفاظ على أسعار الصرف ومواجهة الاختلالات.

ب. نسبة الدين الخارجي للصادرات: تعد الصادرات المصدر الرئيسي لتسديد الديون على المدى الطويل والمتوسط، وبقدر ما تكون نسبة خدمة الدين مرتفعة بقدر ما يواجه الاقتصاد خطر التوقف عن التسديد، ولهذا تحرص الدول على أن لا تتجاوز هذه النسبة 50% أي يجب أن تكون الصادرات مرتفعة لكي تستمر الدولة بالسداد.

خلاصة القول تشكل أدوات السياسة العامة الاقتصادية مدخلاً مهماً تمكنها من التأثير في مجمل النشاطات الاقتصادية إنتاجا وتوزيعاً، والتي من خلاله تستطيع التحكم في مسار ومعدلات التنمية الاقتصادية والبشرية، وكذلك في طريقة توزيع ثمار هذه التنمية على الشركاء الاجتماعيين.

المطلب الثالث: تقييم السياسة العامة

يعتبر التقييم مرحلة من مراحل صنع السياسة العامة، أما السياسة العامة الاقتصادية فهي تندرج ضمن السياسات العامة، ومن هذا المنطلق سوف يتم التطرق إلى تقييم السياسة العامة في جانبه النظري، ومن ثم في المحور الأخير سنتطرق إلى تقييم السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر

اختلف الخبراء والأكاديميين في مسألة استعمال التقييم أو التقويم خاصة في ظل نقص الأدبيات والدراسات العربية في مجال تقييم السياسات العامة ، فلا يوجد أي كتاب باللغة العربية يحمل عنوان" تقييم السياسات العامة"، إضافة إلى أن بعض البحوث والدراسات من يستعمل مصطلح تقييم السياسات العامة أو تقويم السياسات العامة للإشارة إلى نفس المفهوم ذاته.

على الرغم من وجود خلط لدى الكثير من الباحثين بين مفهومي التقويم والتقييم إلا أن البعض يعتقد بأن كلا المفهومين يعطيان المعنى ذاته خاصة إذا كانت الأطروحات تتعلق بتقويم البرامج أو المشروعات الاجتماعية، إلا أن كلمة التقويم هي الأكثر قيمة وتداولاً بين الناس، كما أنها تعطي بيان قيمة الشيء تعديل أو تصحيح ما أعوج منه. أما كلمة التقييم تشير إلى إعطاء قيمة للشيء فقط. ومن هنا نجد أن كلمة التقويم أعم وأشمل من كلمة التقييم (ضربان، 2020).

من جهة أخرى لا يطرح المصطلح في اللغات الأجنبية أي إشكالية، ففي اللغة الإنجليزية نجد مصطلح (Evaluation) المشتق من الفعل (evaluate) الذي يعنى حسب المعجم الإنجليزي كولينز تحديد أو الحكم على نوعية أو قيمة شئ ما (Collins English Dictionary، 2011). أما في قاموس كامبردج فالتقييم هو عملية حكم أو قياس نوعية أو أهمية أو مقدار أو قيمة شئ ما(ضربان،2029)أما في اللغة الفرنسية فمصطلح (evaluation) مشتق من الفعل evaluer والذي يضم حسب قاموس لاروس في معناه شقين أولهما: تقدير وتحديد القيمة أو السعر أو الأهمية، ثانيهما: تحديد تقريبي. إلا أن مصطلح التقييم لم يدخل قاموس العلوم الإنسانية والاجتماعية الفرنسي إلا في عام 1990 أي مع مأسسة التقييم في مجال السياسات العامة في فرنسا طبقاً لمنشور روكار عام 1989م(Bouchard, 2015)

هذا من الناحية اللغوية، أما من الناحية الاصطلاحية تعددت المفاهيم والتعاريف ذات الصلة بمفهوم التقييم منها ما يلي:

- نشاط منظم يستند إلى منهجية علمية تهدف إلى التعرف على طبيعة العمليات المرتبطة بالسياسة العامة وآثارها والبرامج الفعلية المرتبطة بالتنفيذ، ومعرفة الانعكاسات السلبية والإيجابية المترتبة على تنفيذ السياسات وتأثيرها ونجاعتها وفعاليتها، والتقييم الأفضل هو الذي يرافق جميع مراحل تنفيذ السياسات العامة، كونه يهدف إلى تصحيح الأخطاء أثناء الإنجاز في حال وقوعها وذلك لتجنب أي احتمال لفشل السياسة العامة، والتمكن من معرفة نقاط النقص والوهن وصولاً إلى تحديد العوامل المتسببة بعدم تحقيق النتائج المطلوبة من السياسة المطبقة (بن عياش، 2011).
- فكرة مرنة تشير إلى إصدار حكم على برنامج أو سياسة عامة وذلك باستعمال مقياس أو مقاييس متنوعة، وبذلك يكون التقييم هو اتباع إجراءات للحكم على ما إذا كانت السياسة العامة جديرة بالتنفيذ أو الاستمرار، بمعنى أن بواسطة التقييم يمكن الحكم على احتمالات نجاح سياسة عامة معينة كبديل أفضل لمشكلة ما، وبهذه الحالة يكون التقييم إجراء سابق لإقرار السياسة العامة (العبيدي، 2019).
- المقارنة بين النتائج الفعلية لتطبيق هذه السياسة وما كان متوقعاً أن تحققه والتقييم في هذه الحالة هو تنفيذ لإقرار السياسة العامة (عبد القوي، 1988).
- نشاط يستند على أساس علمي يهدف إلى تقييم العمليات المرتبطة بالسياسات العامة وأثرها والبرامج الفعلية المصاحبة لعملية التقييم (العزاوي، 2003).

يقودنا تحديد التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم التقييم إلى تحديد تعريف تقييم السياسة العامة كونها عملية ومرحلة من عمليات السياسة، فهي تتضمن هذه العملية عدة تساؤلات وهي على النحو الآتي (موهوب، 2011):

- هل السياسة العامة قد حققت أهدافها؟
- هل السياسة العامة قد أحدثت فعلها وآثارها؟
- هل تنفيذ السياسة العامة قد حقق الرضا للجهات المستفيدة؟

- هل هناك نتائج ومخرجات غير مقصودة أو غير نافعة قد نتجت عن السياسة العامة؟
- هل ينبغي الاستمرار في السياسة العامة؟ أم أن هناك حاجة لتعديلها أو يتم إلغاؤها؟

وفي ضوء تلك التساؤلات المطروحة حول مفهوم تقييم السياسات العامة، تتعدد التعريفات والمفاهيم من قبل العديد من الباحثين والمهتمين بمصطلح تقييم السياسات العامة فهي عند هؤلاء تعرف بمايلي (الكبيسي، 2008):

- العملية التي يتم من خلالها التأكد من مدى تحقيق السياسة العامة لأهدافها المحددة لها.
- العملية التي تطبق فيها مناهج البحث والقياس للتأكد من مدى فعالية وكفاءة السياسة العامة.
- استخدام المناهج العلمية لتقدير مستوى تنفيذ المشاريع والبرامج التي تطرحها السياسات العامة.
- توظيف المعايير والمؤشرات الكمية والنوعية على تطبيقات ومخرجات السياسة العامة.

بالرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه بشأن تقييم مصطلح السياسات العامة إلا أننا يمكننا تعريفه بأنه العملية التي تقوم به الحكومة أو عدة جهات أخرى بمراجعة نتائج السياسة العامة التي تم تطبيقها ثم تقدير مدى نجاحها في تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة منها.

معايير تقييم السياسة العامة

تمثل معايير التقييم وسائل للتحقق من مدى وصول السياسات العامة إلى تحقيق أهدافها، وتشكل أمراً مهماً وأساسياً في عملية تقييم السياسات، لقياس المقدار والنسب المتحققة من تطبيق السياسة المحددة (القريوتي، 2006).

ويمكن تقسيم المعايير إلى معايير رئيسية وأخرى ثانوية وهي على النحو التالي:

المعايير الرئيسية، وتشمل:

أ. **المخرجات المباشرة:** وتتمثل في التشريعات والقوانين والتعليمات والقرارات. ولعل أهم المعايير التي تستخدم في تقييم جودة هذه المخرجات هي: الوضوح والتعريف بشكل إجرائي، والاتساق والانسجام الداخلي في المضمون، والانسجام والملائمة مع القيم السائدة، والشمولية، ومدى إمكانية تنفيذها، ودرجة القبول (معمر، 2009).

ب. **صافي المخرجات:** يقيس هذا المعيار النتائج النهائية للسياسة العامة عن طريق طرح المدخلات من المخرجات، وهو يتناسب مع القطاعات الصناعية والإنتاجية ذات الطبيعة الاقتصادية أكثر منه في مجال السلع والخدمات العامة التي هي محور السياسات العامة. ففي قطاع التعليم تتمثل المخرجات بالمعرفة والمهارات والقيم، ولكن ما يميز هذه المخرجات بأن مسألة قياسها أكثر صعوبة من قياس مخرجات القطاعات التي تهدف إلى الربح (القريوتي، 2006).

ث. **الآثار والنتائج:** هناك اختلاف بين الآثار والنتائج، فالنتائج تمثل ما تم فعله، أما الآثار فتمثل التغيرات الحاصلة من جراء تنفيذ السياسة، وللآثار أبعاد متعددة منها: أثرها على المشاكل العامة للشرائح المعنية بها، وتأثيرها على فئات غير مستهدفة بالأساس سلبياً أو إيجابياً، وهناك سياسات ذات الآثار آنية وأخرى مستقبلية، وكذلك من حيث صعوبة وسهولة قياس التكاليف المباشرة وغير المباشرة (العبيدي، 2019).

- **المعايير الثانوية:** وهي معايير غير مباشرة ولا تقيس النتائج النهائية المتحققة نتيجة لتطبيق السياسة العامة، بل تقيس بعض النواحي الجزئية التي ترتبط ايجابياً بالمعايير المباشرة، وتتعلق هذه المعايير بالمخرجات والهياكل والمدخلات. وتنقسم هذه المعايير إلى عدة معايير وهي: (معمر، 2009).

أ. **معايير إجرائية:** من أجل ضمان فاعلية رسم السياسات العامة من الناحية الإجرائية، لابد من التحقق من وجود عدة مؤشرات أهمها وهي: منهجية علمية في تحديد المشكلة، وإستراتيجية وإجراءات واضحة، وتحديد البدائل الممكن تطبيقها، وتوفير وسائل إبداعية، ومعلومات كافية .

ب. **معايير تنظيمية**: تتضمن التحقق من وجود آليات تنظيمية من خلال عدة معايير أهمها وهي: وجود وحدات تنظيمية متخصصة بعملية التقييم، وتأسيس وحدات متخصصة بالتخطيط طويل المدى، ووجود علاقات مترابطة بين مختلف الجهات المعنية بإعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العامة، وكذلك وجود أفراد وجماعات ومراكز بحثية تهتم بمختلف عمليات السياسة العامة.

ج. **المعايير الخاصة اللازمة لرسم السياسات العامة:** فهي تضم قوى عاملة مؤهلة ذات كفاءات وخبرات ملائمة، ومعلومات ومصادر وخبرة مختلفة من مكتبات وخدمات استشارية وبحثية في مجال رسم السياسة العامة، ومعدات وسائل الاتصال، والإمكانات المالية اللازمة، وحوافز كافية تشجع العاملين على المشاركة والإبداع (القريوتي، 2006).

المبحث الثاني

و اقع السياسة العامة الاقتصادية في الجز ائر

توجهت الجزائر بعد الاستقلال إلى اعتماد أسلوب المخططات التنموية لتطوير اقتصادها وتحقيق التنمية، حيث اعتبرت سنة 1967 بداية جديدة لتنظيم الاقتصاد الوطني، وكان نظام التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية. وفي فترة التسعينات تم التوجه للإصلاحات الاقتصادية، والتي جاءت في ظروف صعبة جداً في ظل تراجع المؤشرات الاقتصادية الكلية، وعدم وجود سياسة نقدية واضحة المعالم، وانخفاض أسعار النفط في العالم، والتي كانت نتيجة حتمية لبروز أحداث أكتوبر 1988م، هذا ما دفع للتوجه لاقتصاد السوق والتخلي عن التخطيط المركزي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات (بوشنب، 2010).

المطلب الأول: دو افع الإصلاحات الاقتصادية في الجز ائر

هناك العديد من الدوافع الإصلاحية الاقتصادية التي دفعت الدولة الجزائرية للقيام بالإصلاحات الاقتصادية نذكرها منها مايلي:

- النموذج التنموي المطبق المعتمد على الصناعات المصنعة والتخطيط وإهمال القطاع الخاص والقطاعات الأخرى في ظل الاعتماد الكلي على القطاع العام.
- انخفاض أسعار البترول وبالتالي انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات أفضى لعجز ميزان المدفوعات، وارتفاع نسبة التضخم.
- تزايد العجز المالي للمؤسسات (بن مرار، 2019).
- تطور المديونية الخارجية حيث بلغ 26,8 مليار دولار سنة 1989م مقارنة بسنة 1985م التي كانت نسبة المديونية فيها 19,8 مليار دولار (تقرير حول المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط: عائق أمام التنمية الأورو متوسطية، 2000).

المطلب الثاني: السياسة العامة الاقتصادية في الجز ائر خلال الفترة 2001-2024

مع بداية الألفية الجديدة وارتفاع أسعار البترول توجهت الجزائر لتبني سياسة اقتصادية توسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي التي سطرتها الدولة، وهي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): يمثل برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2024)

البرنامج	أهدافه	مخصصاته المالية
برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001م- 2004م	إنعاش الاقتصاد الجزائري. وتنشيط الطلب ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة وتوفر الشغل. وهذا من خلال ترقية الاستثمار الزراعي، وكذا ترقية المؤسسة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة المحلية المنتجة، ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية وتأهيلها بهدف تنشيط الاقتصاد، وتغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية، ومكافحة الفقر، وتوفير مناصب شغل، وتحقيق، التوازن الجهوي.	**525 مليار دينار جزائري**
البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005م-2009م)	تحسين الظروف المعيشية، تطوير المنشآت القاعدية، دعم النمو الاقتصادي، تحديث الخدمة العمومية، وترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة .	**4202,7 مليار دينار جزائري**
البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005م-2009م)	يعتبر من أهم البرامج التنموية التي وضعتها الجزائر منذ سنة 2000م والذي جاء في إطار تثبيت وجهة السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر وبالاستمرار في دعم الطلب الكلي وتحقيق التنمية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي	**وخصص له غلاف مالي قدر بـ 21214 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 286 مليار دولار.**
البرنامج الخماسي للنمو (2015م-2019م)	جاء في إطار استكمال البرنامج الخماسي (2010م-2014م)، والذي كان له أثر في إنتاج الثروات وتراجع معدل البطالة، وتحسين المؤشرات الاجتماعية والمنشآت الأساسية...وغيرها.	/
برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024	• بناء نموذج اقتصادي جديد لاقتصاد أكثر مرونة وشمولية، من خلال التركيز على مختلف القطاعات الاستراتيجية، وخصوصاً القطاعات التي ستهيكل الاقتصاد في المستقبل. • التنمية الصناعية لتطوير مرونة الاقتصاد، والذي ينطوي على استخدام أمثل للموارد الطبيعية ومراعاة الآثار البيئية في إطار التنمية المستدامة. • تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، من خلال إشراك كل الجهات الفاعلة مع التوزيع العادل لفرص المشاركة في النمو. • تحسين مناخ الاستثمار بهدف تحسين جاذبية الجزائر للاستثمار وجذب المستثمر الأجنبي. • تطوير البنى التحتية وخاصة اللوجستية منها فهي تشكل عاملاً هاماً من عوامل القدرة التنافسية التي يجب تطويرها في حال تنفيذ مشروع دولي، والتي يمكن تمويلهم من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص • إصلاح النظام المصرفي والمالي لتسهيل تمويل الاقتصاد	/

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على : (تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2001، 2001، الصفحات 135-136). (مجلة مجلس الأمة ،2005، الصفحة 29)، (مجلة مجلس الأمة، 2007، الصفحة 04)، (مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية،2014، الصفحة 02)، (ثابت إسماعيل وسعودي، 2024، الصفحة 965).

من خلال الجدول رقم (01) أعلاه يمكن القول أن انتهاج الجزائر العديد من البرامج التنموية كما سبق ذكرها من خلال الدراسة منذ 2001 لغاية 2025، راجع إلى تداخل مجموعة من العوامل والظروف التي شهدتها الجزائر، سواء خلال الفترة التي ساد فيها النظام الاشتراكي أو الفترة التي تلتها، والتي تميزت بالتوجه نحو اقتصاد السوق وهذا ما كان له انعكاسات كبيرة على كل المستويات الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية وغيرها وأثر على مسار تطور الجزائر بشكل كبير. وخصوصاً بعد ما شهدته الجزائر في فترة التسعينات وتدهور الوضع الأمني وتردي الوضع الاقتصادي ما انعكس سلباً على الجزائر واقتصادها. الملاحظ أن الألفية الجديدة شكلت نقطة التحول في السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، وهذا من خلال البرامج الإنعاشية المنتهجة، كما هو موضح في الجدول أعلاه.

المبحث الثالث

تقييم فعالية السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2015-2024

بعد التطرق في المحور السابق لواقع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، لذا ومن خلال هذا المحور سيتم تقييم السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، خلال الفترة من 2015 إلى غاية 2025. بناءً على مؤشرين أساسيين وهما الناتج الداخلي الخام والميزان التجاري، التي وقع عليها الاختيار لأهميتها وسيتم تقييم مدى فعالية تحقيق أهداف السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر ومقارنتها بالنتائج المحققة والوصول إلى نتائج أكثر دقة ومصداقية. باستخدام بيانات إحصائية.

المطلب الأول: مؤشر الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2015-2024

لقياس النمو الاقتصادي لأي دولة يتم الاعتماد على مؤشر الناتج الداخلي الخام، لذا ومن خلال هذا المؤشر سيتم التعرف على تطور معدلات النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2015-2024 كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(02): يمثل تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال 2015-2024

الوحدة : مليار دينار

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الناتج الداخلي الخام	16712,7	17514,6	11876,2	20453,7	23090,1	20902,1	25153,2	32039,5	33638,3	35788,5
PIB%	**-3,0**	**4,8**	**7,8**	**8,3**	**1,8**	**-9,5**	**20,3**	**27,4**	**5.0**	**6.4**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على:

(تقرير بنك الجزائر ، جوان 2025، الصفحة 120)، و(تقرير بنك الجزائر، جوان 2024، الصفحة 112)، و (تقرير بنك الجزائر، ديسمبر 2020، الصفحة 150).

الشكل رقم (01): يمثل الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال الفترة 2015-2024

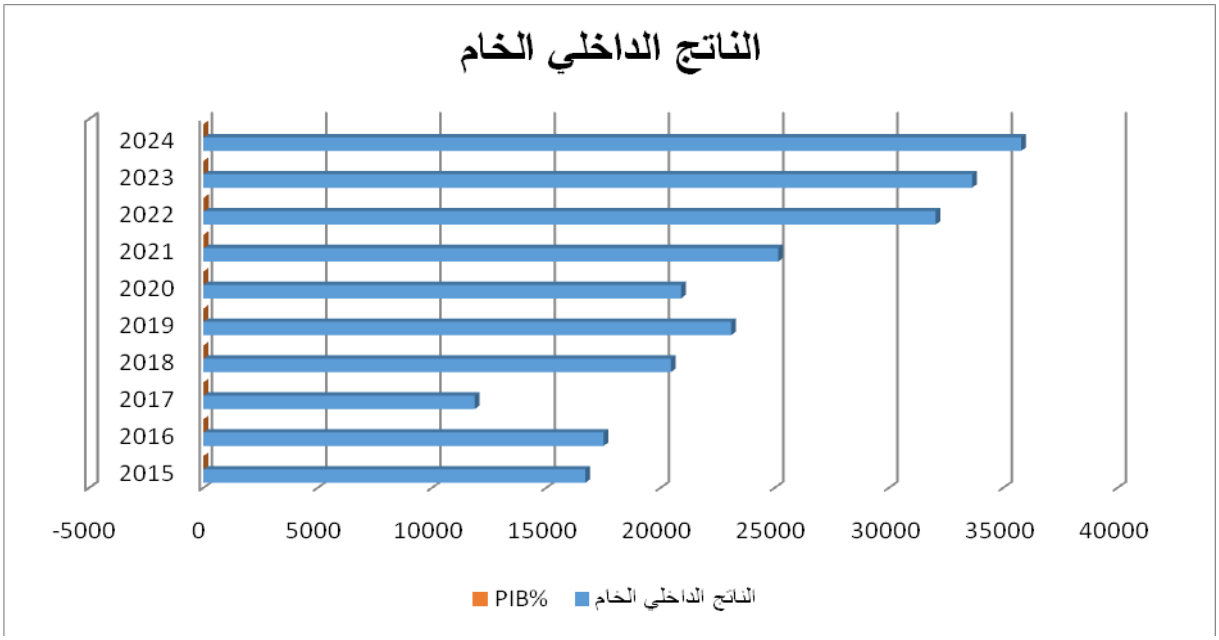

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى بيانات الجدول رقم (02)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم(02) والشكل رقم (01) أعلاه أن الناتج الداخلي الخام انتقل من -3,0 سنة 2015 من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى بنسبة (4,8 و 7,8 و 8,3 %) على التوالي، وهي نسب توضح تطور مستوى النمو الاقتصادي خلال السنوات التالية (2016 و 2017 و 2018)،وبالرغم من ارتفاع مستويات نمو الناتج الداخلي الخام خلال السنوات المذكورة،إلا أنه تراجع في سنة 2019 بنسبة 1,8 % وبلغ مستويات أدنى سنة 2020 بنسبة -9,5% بسبب انخفاض أسعار البترول، بعدها انتقل نمو الناتج الداخلي الخام من أدنى مستوياته إلى (20,3 و 27,4%) خلال سنتي 2021 و 2022 على التوالي، وهذا راجع للاستقرار النوعي وانفراج الأوضاع في الجزائر وكذا توافق هذا النمو والسياسات المنتهجة خلال تلك الفترة،ولكن بالرغم من الارتفاع الذي شهده مؤشر الناتج الداخلي العام إلا أنه عاد للانخفاض ومن ثم الارتفاع بشكل بطيء في السنتين المواليتين،وما يلاحظ هو تراجع نمو الناتج الداخلي الخام بشكل كبير جداً حيث بلغ سنة 2023 و 2024 على التوالي بنسبة 5% و6,4%، كما هو موضح في الجدول أعلاه.

المطلب الثاني: مؤشر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2015-2024

الميزان التجاري يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع وواردتها، وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، فإذا كانت الصادرات أكبر من الواردات يكون هناك فائض في الميزان التجاري، والعكس إذا كانت الواردات أكبر من الصادرات يحقق عجزاً، أما التوازن عندما تتساوى الصادرات مع الواردات (رحمون و صواليلي، 2022)، ويعتبر الميزان التجاري إحدى القنوات المكونة للناتج المحلي الإجمالي، ويمثل حلقة وصل مهمة بحسابات الدخل القومي ومقياساً للتأثير الاقتصادي الكلي للمعاملات الدولية، لذلك فإن أي تذبذبات في الميزان التجاري يمكن أن يكون لها أثر كبير على المستوى العام للنشاط الاقتصادي (رحمون و صواليلي، 2022).

لذا ومن خلال اعتمادنا على مؤشر الميزان التجاري نسعى إلى التعرف على الميزان التجاري الجزائري من خلال قيمة الصادرات والواردات وتسليط الضوء على مدى مساهمتهما في التنمية الاقتصادية، وكذا التعرف على تركيبة المنتجات التي يتضمنهما كل من الصادرات والواردات خلال فترة الدراسة.

1. الميزان التجاري:

الجدول رقم (03): يمثل الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2015-2024

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري
2015	51702	34668	**-17034**
2016	46727	28883	**-17844**
2017	46057	37191	**-8866**
2018	46197	41168	**-5029**
2019	44632	35323	**-9309**
2020	35415	21932	**-13483**
2021	37401	38636	**1235**
2022	38749	65716	**26967**
2023	42842	55554	**12712**
2024	45334	49066	**3732**

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً على:

(تقرير بنك الجزائر ، جوان 2025، الصفحة 133)، و (تقرير بنك الجزائر، جوان 2024، الصفحة 125).

الشكل رقم(02): يمثل الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2015-2024

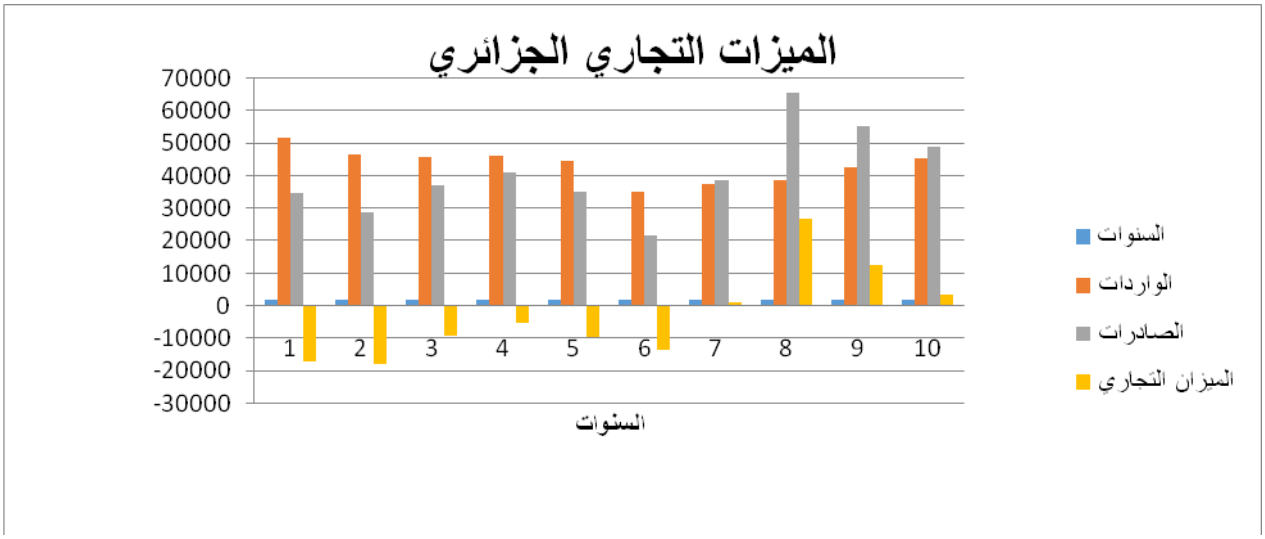

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات الجدول رقم (03)

من خلال الجدول رقم (03) والشكل رقم (02) أعلاه، نلاحظ بأن الميزان التجاري يعاني عجزاً منذ سنة 2015 بقيمة 17034- مليون دولار أمريكي إلى غاية 2020 الذي بلغ العجز فيها 13483- مليون دولار أمريكي، ولكن بعدها شهد الميزان التجاري انفراجاً وفائضاً طفيفاً يقدر بـ 1235 مليون دولار أمريكي سنة 2021، وبلغ 26967 مليون دولار أمريكي سنة 2022، وفي السنة الموالية 2023،انخفض إلى 12712، وتدهور أكثر سنة 2024 حيث بلغ 3732 مليون دولار أمريكي على التوالي.

الملاحظ من خلال الإحصائيات والجدول رقم 03 أن الميزان التجاري الجزائري يشهد تذبذباً وعدم الاستقرار ويمكن إرجاع ذلك لعدة عوامل أبرزها الأوضاع التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة بالإضافة إلى العوامل الخارجية على المستوى الدولي التي أثرت بشكل مباشر على اقتصاديات الدول.

بعد التطرق إلى الميزان التجاري الجزائري للفترة 2015-2024، والذي كنا نهدف من خلاله إلى التعرف على قيمة الصادرات والواردات الجزائرية، لذا ومن خلال العنصر الموالي سيتم التركيز على تركيبة الصادرات والواردات لمعرفة المنتجات التي يم استيرادها وتصديرها.

2. تركيبة الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2015-2024

سيتم التطرق إلى توزيع الصادرات والواردات حسب المنتجات خلال فترة الدراسة المحددة من 2015-2023، كل على حدا على التوالي.

2. 1 توزيع الواردات الجزائرية حسب المنتجات خلال الفترة 2015-2024

من خلال الجدول الموالي سيتم التطرق إلى نسب كل المنتجات التي يتم استيرادها من الدول الأجنبية بشكل عام.

الجدول رقم (04): تركيبة الواردات حسب المنتجات خلال الفترة 2015-2024

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	المجموع*
المواد الغذائية	8946	7855	8069	8199	7694	7723	8877	10369	9921	10978	**88631**
الطاقة	2247	1234	1899	977	1369	890	513	581	616	611	**10937**
المواد الأولية	1489	1490	1458	1814	1921	2199	3401	4037	3880	3692	**25381**
المواد نصف المصنعة	11482	10972	10483	10468	9840	7614	7313	9581	9713	10553	**98019**
التجهيزات الفلاحية	638	479	585	537	437	198	247	204	285	357	**3967**
التجهيزات الصناعية	16369	14709	13368	12824	10845	8697	9158	8321	9881	11116	**115288**
السلع الاستهلاكية	8243	7904	8129	9312	7934	5577	6498	5276	6431	7051	**72355**
أخرى	2672	4239	4086	3459	3766	2517	1394	380	2115	975	**25603**

*النسب من حساب الباحثين

الواردات بدون دفع+ تصليحات التجهيزات	563	554	907	984	826	0	0	0	0	0	3834
المجموع	52649	49436	48982	48573	44632	35415	37401	38749	42842	45334	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على:

(تقرير بنك الجزائر ، جوان 2025، الصفحة 133)، و (تقرير بنك الجزائر، جوان 2024، الصفحة 125)، و(تقرير بنك الجزائر، ديسمبر 2020، الصفحة 166)

الشكل رقم (03): يمثل توزيع الواردات حسب المنتجات خلال الفترة 2015-2023

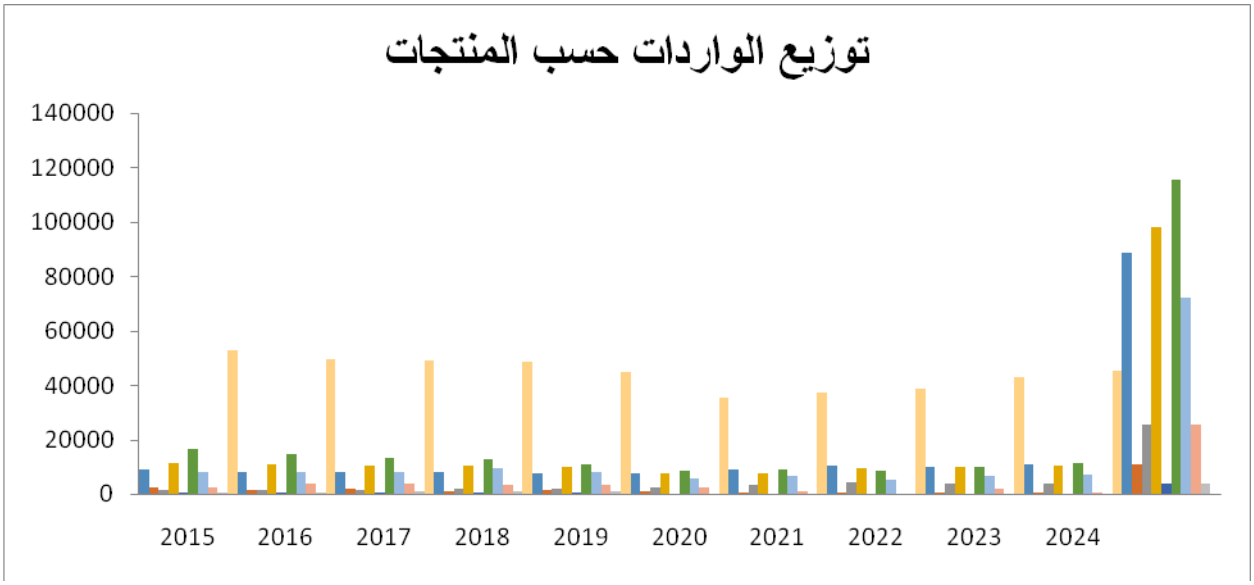

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (04)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (03) أعلاه أن التجهيزات الصناعية تشكل أكبر قيمة من الواردات بقيمة 115288 مليون دولار أمريكي، وتليها المواد نصف المصنعة بقيمة 98019 مليون دولار أمريكي، والمواد الغذائية بقيمة 88631 مليون دولار أمريكي، وتأتي بعدها السلع الاستهلاكية بقيمة 72355 مليون دولار أمريكي، والمنتجات الأخرى بلغت قيمة 25603 مليون دولار أمريكي، ويليها المواد الأولية بقيمة 25381 مليون دولار أمريكي، وبشكل أقل تأتي الطاقة بقيمة 10937 مليون دولار أمريكي وهنا نلاحظ أن نسبة الواردات من الطاقة ضئيل جداً مقارنة بصادراتها التي تشكل النسبة الأكبر فيها، وفي الترتيب الموالي تأتي التجهيزات الفلاحية بقيمة3967 مليون دولار أمريكي. وأخيراً الواردات بدون دفع وتصليحات التجهيزات بقيمة 3834مليون دولار أمريكي،

كما نجد أن قيمة الواردات بلغت 52649 مليون دولار أمريكي سنة 2015 واستمرت في التراجع حتى بلغت 35415 مليون دولار أمريكي سنة 2020، وبعدها بدأت في الارتفاع بلغت 45334 مليون دولار أمريكي سنة 2024، يمكن إرجاع الأمر إلى طبيعة الظروف التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة سواء على المستوى الاقتصادي والمتمثل في تذبذب أسعار البترول، أو الاجتماعي المرتبط بتدني المستوى المعيشي والسياسي من خلال الحراك الشعبي سنة 2019، وعلى المستوى الصحي انتشار

جائحة كورنا وانعكاساتها على الوضع العام بالجزائر. كل هذه العوامل أدت بشكل أو بآخر في توجهات الدولة وسياساتها المنتهجة.

2.2 توزيع الصادرات حسب المنتجات خلال الفترة 2015-2024

من خلال ما يلي سيتم تسليط الضوء على مختلف المنتجات التي تصدرها الجزائر كما هو موضح في الجدول والشكل الموالين.

الجدول رقم (05) يمثل توزيع الصادرات حسب المنتجات خلال الفترة 2015-2024

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	المجموع*
المواد الغذائية	238	326	350	373	408	437	576	269	428	272	3677
الطاقة	33081	27918	33202	38897	32926	20022	34137	59900	50781	45510	376374
المواد الأولية	107	84	73	93	96	71	182	263	256	237	1462
المواد نصف المصنعة	1111	909	845	1626	1445	1287	3486	5086	3977	2850	22622
التجهيزات الفلاحية	0	0	0	0	0	0	1	2	3	**2**	8
التجهيزات الصناعية	18	53	78	90	83	77	188	84	45	108	824
السلع الاستهلاكية	11	18	20	34	36	37	63	111	65	83	478
أخرى	0	1	0	0	0	0	4	0	0	0	5
المجموع	34566	29310	34569	41113	34113	21932	38636	65716	55554	49066	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على:

(تقرير بنك الجزائر ، جوان 2025، الصفحة 133)، و (تقرير بنك الجزائر، جوان 2024، الصفحة 125)، و(تقرير بنك الجزائر، ديسمبر 2020، الصفحة 166)

*النسب من حساب الباحثين

الشكل رقم (04) يمثل توزيع الصادرات حسب المنتجات خلال الفترة 2015-2024

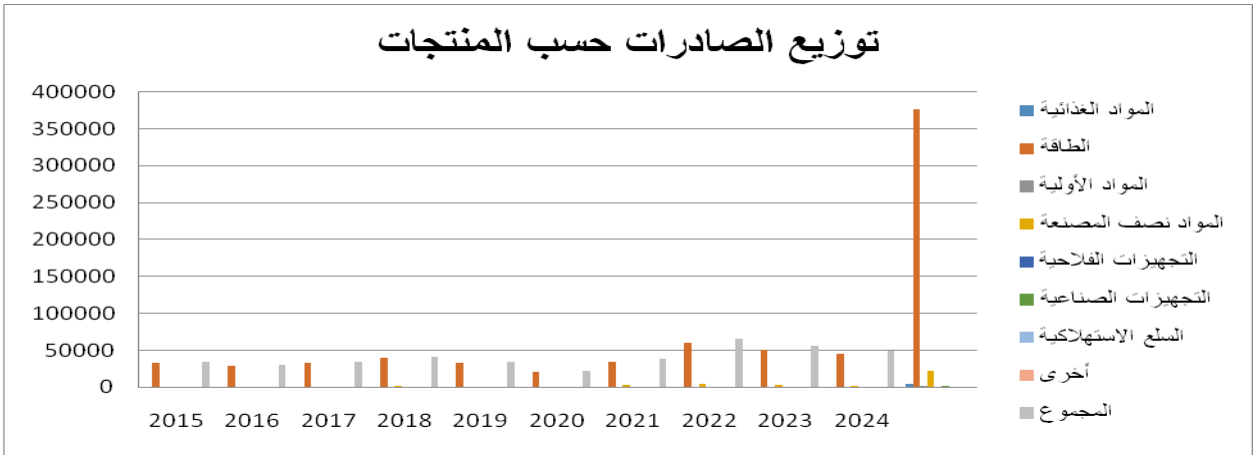

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (05)

يتبين لنا من خلال بيانات الجدول رقم (05) والشكل رقم (04) أعلاه، أن قطاع الطاقة هو القطاع المسيطر على الصادرات طول سنوات الدراسة، حيث بلغت أعلى قيمة 376374 مليون دولار أمريكي وتليها المواد نصف المصنعة بقيمة 22622 مليون دولار أمريكي، وتأتي بعدها صادرات المواد الغذائية بقيمة 3677 مليون دولار أمريكي، وفي المرتبة الموالية تأتي المواد الأولية بقيمة 1462 مليون دولار أمريكي، القطاعات الأخرى تعتبر مساهمتها ضئيلة جدا إذ يمكن اعتبارها منعدمة نوعاً ما كما هو موضح في الجدول والشكل السابقين.

وبناءً على قراءتنا لقيمة السنوات وتطورها نجد بأن قيمة الصادرات سنة 2015 بلغت 34566 مليون دولار أمريكي، وارتفعت لغاية 41113 مليون دولار أمريكي، وهذا راجع لتحسن وارتفاع أسعار البترول بعد ما شهدته الجزائر من تراجع للاقتصاد الوطني الذي جاءت مع تراجع أسعار البترول وانخفاضها، وفي سنتي 2019، 2020بدأت قيمة الصادرات في التراجع بلغت 21932 مليار دولار سنة 2020، وبدأت بالارتفاع منذ سنة 2020حيث بلغت 65526 مليون دولار أمريكي، سنة 2022. وعادت للانخفاض في السنتين المواليتين 2023 و2024

مما سبق نستخلص بأن قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات تظل ضعيفة وقليلة التنوع مثلها مثل نظام الإنتاج المحلي، فقيمة الصادرات الجزائرية غير مستقرة فهي مرتبطة بشكل كبير على قطاع واحد وهو قطاع الطاقة، وهذا التفاوت راجع للسياسة المنتهجة للجزائر منذ الاستقلال إلى غاية سنة2024، واعتمادها على الريع البترولي، وحتى المحاولات التي جاءت لتنويع الاقتصاد والاعتماد على الطاقات المتجددة وتنشيط مختلف القطاعات التي لازالت خاملة لحد اليوم لم تصل إلى الأهداف المرجوة منها. وهذا بالرغم من كل المبالغ المالية التي تم وضعها في سبيل تنويع الصادرات من خلال البرامج التنموية المختلفة التي سطرتها الجزائر منذ بداية الألفية لغاية اليوم.

نستخلص مما سبق، بأن الجزائر ومنذ استقلالها تسعى جاهدة إلى الرفع من المستوى المعيشي للمواطنين وتحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات، وهذا واضح من خلال مضمون البرامج والمخططات التنموية المنتهجة منذ الاستقلال ولغاية اليوم. وبالرغم من كل الجهود المبذولة إلا أن الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري، جعل من كل السياسات الاقتصادية التي تم الأخذ بها لا تحقق الأهداف الكلية لها، وانعكس سلباً على التنمية الاقتصادية للجزائر.

وهذا ما **أكدته فرضية الدراسة** التي جاءت على النحو التالي: "فعالية السياسة العامة الاقتصادية مرهون بمدى مساهمة كل المؤشرات الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية"، لذا فضرورة العمل على تنويع الاقتصاد الجزائري أصبح ضرورة حتمية في ظل توجه العالم إلى مستويات تكنولوجية عالية الجودة والدقة، وبروز عدة متغيرات على المستوى الدولي والعالمي،

لذا ومما سبق تم تقديم **المقترحات والتوصيات** التالية:

- ❖ زيادة الصادرات خارج المحروقات، ولا يكون هذا إلا بتفعيل قطاعات حيوية أخرى كقطاع السياحة، الزراعة وغيرها.
- ❖ تشاركية السياسات العامة وأهمية إشراك كل الفواعل في عملية صنع السياسات العامة بشكل عام وليس السياسة الاقتصادية فقط، لأن إشراك الأطراف المعنية له انعكاس إيجابي في صنع السياسات وبعدها في التنفيذ تكون هناك فاعلية.
- ❖ ضرورة تحين الأطر القانونية المنظم للاقتصاد الجزائري بما يتوافق والمتغيرات الدولية.
- ❖ تفعيل وإشراك مراكز الفكر في صنع السياسات العامة الاقتصادية في الجزائر.
- ❖ إصلاح النظام المالي والمصرفي لإعطاء مجال أوسع للاستثمار الأجنبي وتوفير مناخ استثماري مناسب بما يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر.

بيانات الإفصاح:

- **الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة:** تم الاتفاق على المشاركة في البحث وفقاً للإرشادات الخاصة بالمجلة.
- **توافر البيانات والمواد:** كافة البيانات والمواد متاحة عند الطلب.
- **مساهمة المؤلفين:** يتحمل المؤلفين مسؤولية كافة محتويات البحث والتحليل والمنهجية والمراجعة الكاملة.
- **تضارب المصالح:** لا يوجد تضارب في المصالح لأي طرف من خلال تصميم البحث وتقديمه وتقييمه.
- **التمويل:** لا يوجد أي تمويل مخصص لهذا البحث.
- **شكر وتقدير:** الشكر الجزيل لمجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث (JSD) على الدعم والإرشادات (https://jsd.sdasmart.org/en/jsd/)

قائمة المراجع

المراجع العربية

أسماء صالحي. (2019). تقييم السياسات العامة بين الاستخدام النوعي والكمي: دراسة في المفاهيم والنماذج. *مجلة الناقد للدراسات السياسية* . *03* (01). الصفحات 91-208. رابط المقال الإلكتروني: https://asjp.cerist.dz/en/article/85068

أندرسون، جيمس. (2010). *صنع السياسة العامة*. (تر: الكبيسي عامر). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

بشيشي، وليد ، و مجلخ، سليم. (2018). أداء مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الوفرة المالية 2001-2014م. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، 02* (11). الصفحات 19-1 . رابط المقال الإلكتروني: https://asjp.cerist.dz/en/article/66370

بن عياش، سمير. (2011). *السياسة العامة البيئية في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي- دراسة حالة ولاية الجزائر (1999-2009)* . رسالة ماجستير غير منشورة . كلية العلوم السياسية والإعلام. جامعة الجزائر. الرابط الإلكتروني: https://2u.pw/SAT5pU

بن عيسى، صفاء. (2014). *السياسة العامة الاقتصادية في المغرب العربي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس*. رسالة ماجستير غير منشورة. الجزائر. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل.

بن مرار، جمال. (06-07 11, 2019). *أثر المؤسسات المالية في توجيه السياسة العامة في الجزائر (2000م- 2017م)*. الاقتصاد السياسي للإصلاحات في الجزائر (1989م-2017م) . الجزائر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

بنك الجزائر (ديسمبر 2020). *التقرير السنوي 2019*. الرابط الالكتروني:https://www.bank-of-algeria.dz/

بنك الجزائر. (2024). *التقرير السنوي 2023*، الرابط الالكتروني:.https://www.bank-of-algeria.dz/

بنك الجزائر. (2025). *التقرير السنوي 2024*. الرابط الإلكتروني:.https://www.bank-of-algeria.dz/

بوابة الوزير الأول. *(مايو- 2014). مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية*. الرابط الإلكتروني: https://www.premier-ministre.gov.dz

بوشنب، موسى. (2009-2010). *اشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر 1990م آفاق 2009م*. رسالة ماجستير . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية. جامعة أمحمد بوقرة. الرابط الإلكتروني: file:///C:/Users/PC/Downloads/Boucheneb.pdf

ثابت نور الإسلام، و سعودي، عبد الصمد. (2024). دور برنامج الإنعاش الاقتصادي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر. *مجلة السياسة العالمية ، 08* (01). الصفحات 956-972. رابط المقال الإلكتروني: https://asjp.cerist.dz/en/article/247140

الحديثي، مها ، و الخفاجي، محمد. (2006). *النظام السياسي والسياسة العامة*. مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية. كربلاء.

خيري، عبد القوي. (1988). *دراسة السياسة العامة*. ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.

رحمون، ثابت ، و صواليلي، صدر الدين. (2022). أثر مؤشرات التوازن الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1970-2019) دراسة قياسية باستخدام نموذج VVECM. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، 06* (01)، 97-113. رابط المقال الإلكتروني: https://asjp.cerist.dz/en/article/191009

شرف الدين، محمد. (2024). دور السياسة العامة التنفيذية للدولة تجاه إدارة المخلفات الصلبة بالجمهورية اليمنية: دراسة ميدانية في صندوق النظافة والتحسين بالعاصمة صنعاء. مجلة جامعة صنعاء. 06 (3). الصفحات 121-140. رابط المقال الإلكتروني:https://baydaauniv.net/buj/index.php/buj/article/view/619

صحراوي، عباس ، و خلفوني، فازية. (2021). السياسة العامة الاقتصادية بالجزائر في ظل الوفرة المالية دراسة تحليلية للفترة من 2005- إلى 2014م. *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية ، 07* (02). الصفحات 710-727. رابط المقال الإلكتروني: https://asjp.cerist.dz/en/article/172915

ضربان، وليد. (2020). *دور المؤشرات الدولية للتنمية في تقييم السياسات العامة في الجزائر- دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي منذ العام* 1998. رسالة ماجستير غير منشورة . كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر 03. الرابط الإلكتروني:
file:///C:/Users/PC/Downloads/%D8%A3%D8%B7%D8%B1%D9%88%D8%AD%D8%A9%20%D8%B6%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D9%86%20%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%AF.pdf

العبيدي، مثنى. (2019). *مقاربات نظرية في السياسة العامة*. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

العزاوي، وصال. (2003). *مبادئ السياسة العامة*. دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.

قدي، عبد المجيد. (2006). *المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية*. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

القريوتي، محمد. (2006). *رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة* (ط01). دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.

الكبيسي، عامر. (2008). *السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات*. المنظمة العربية للتنمية، القاهرة.

مجلة مجلس الأمة. (أوت 2005). الجزائر في حاجة إلى اقلاع اقتصادي حقيقي فلتتظاهر الجهود الوطنية لهذه الغاية. الرابط الالكتروني:.
https://www.majliselouma.dz/userfiles/files/documents/revue%20senat/rev_21_compressed.pdf

مجلة مجلس الأمة. (أوت -سبتمبر2007). توجهات هادئة لاصلاحات عميقة وتدرج في النتائج المرجوة. الرابط الإلكتروني: https://www.majliselouma.dz/userfiles/files/documents/revue%20senat/rev_32.pdf

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES0 (2001). الرابط الالكتروني: https://www.cnese.dz/ar/cnese-portal/publications/2001

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. *المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط: عائق أمام التنمية الأورو متوسطية*. (2000) الرابط الالكتروني: https://www.cnese.dz/ar/cnese-portal/publications/2000 .

معمر. عمار. (2009). *إشكالية صنع السياسة العامة في الجزائر – دراسة وصفية تحليلية*. رسالة ماجستير غير منشورة . كلية العلوم السياسية والإعلام. جامعة بن يوسف بن خدة. الرابط الالكتروني: http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1635/9099/1/MAAMAR_AMMAR.pdf

موهوب، ياسين. (2011). *دور المرأة في صنع السياسة العامة في الجزائر*. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم السياسية والإعلام: جامعة الجزائر. الرابط الإلكتروني:
https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=https://bucket.theses-algerie.com/files/repositories-dz/1701378535073638.pdf

المراجع الأجنبية:

*Collins English Dictionary (*11) th edition .(2011) .Britain: HarperCollins Publishers.

Easton David. (1965). A systems Analysis of Political Life. Wily: New York,

Harold Laswell و ،Abraham Kaplan .(1970) .*Power and Society* .Yale University Press New Haven,

Julie Bouchard .(2015) .*La médiatisation de l'évaluation ET les flux de valeurs/Evaluation in the Media and the Circulation of Values* .Berne :Édition scientifiques Internationales.

Thomas Day .(1992) .*Understanding Public Policy(7)* th Edition New Jersey : Prentice Hall.

Translated references

- Salhi, Asma. (2019). *Evaluation of Public Policies: Qualitative and Quantitative Approaches—A Study of Concepts and Models*. **Al-Naqid Journal for Political Studies**, 3(1), 91–208. Available at: https://asjp.cerist.dz/en/article/85068
- Anderson, James. (2010). *Public Policymaking*. Translated by Amer Al-Kubaisi. Dar Al-Maseerah for Publishing, Distribution, and Printing, Amman.
- Bshishi, Walid, & Majlakh, Salim. (2018). *Monetary Policy Indicators in Algeria during the Period of Financial Abundance (2001–2014)*. **Forum Journal for Economic Studies and Research**, 2(11), 1–19. Available at: https://asjp.cerist.dz/en/article/66370
- Ben Ayyash, Samir. (2011). *Environmental Public Policy in Algeria and Sustainable Development at the Local Level: A Case Study of Algiers Province (1999–2009)*. Unpublished Master's Thesis, Faculty of Political Science and Media, University of Algiers. Available at: https://2u.pw/SAT5pU
- Ben Issa, Safaa. (2014). *Economic Public Policy in the Maghreb: A Comparative Study of Algeria, Morocco, and Tunisia*. Unpublished Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, Mohamed Seddik Ben Yahia University, Jijel, Algeria.
- Ben Merar, Jamal. (2019, November 6–7). *The Role of Financial Institutions in Shaping Public Policy in Algeria (2000–2017)*. Paper presented at *The Political Economy of Reforms in Algeria (1989–2017)*, National Higher School of Political Science, Algeria.
- Bank of Algeria. (2020, December). *Annual Report 2019*. Available at: https://www.bank-of-algeria.dz/
- Bank of Algeria. (2024). *Annual Report 2023*. Available at: https://www.bank-of-algeria.dz/
- Bank of Algeria. (2025). *Annual Report 2024*. Available at: https://www.bank-of-algeria.dz/
- Prime Minister's Portal. (2014, May). *Government Action Plan for Implementing the Program of the President of the Republic*. Available at: https://www.premier-ministre.gov.dz
- Boucheneb, Moussa. (2009–2010). *The Challenge of Coordinating Monetary and Fiscal Policies to Maintain Economic Balance: The Case of Algeria (1990–2009)*. Master's Thesis, Faculty of Economics, Management Sciences, and Commercial Sciences, Mohammed Bougara University. Available at: file:///C:/Users/PC/Downloads/Boucheneb.pdf
- Thabet Nour Al-Islam, & Saudi Abdel Samad. (2024). *The Role of the Economic Recovery Program in Achieving Economic Diversification in Algeria*. **Global Policy Journal**, 8(1), 956–972. Available at: https://asjp.cerist.dz/en/article/247140
- Al-Hadithi, Maha, & Al-Khafaji, Mohammed. (2006). *The Political System and Public Policy*. Al-Furat Center for Development and Strategic Studies, Karbala.

- Khairi, Abdel Qawi. (1988). *The Study of Public Policy*. Dhat Al-Salasil for Printing, Publishing, and Distribution, Kuwait.
- Rahmoun, Thabet, & Soualili, Sadr Eddine. (2022). *The Impact of External Balance Indicators on Economic Growth in Algeria during the Period (1970–2019): An Econometric Study Using the VECM Model*. **Forum Journal for Economic Studies and Research**, 6(1), 97–113. Available at: https://asjp.cerist.dz/en/article/191009
- Sharaf Al-Din, Mohammed. (2024). *The Role of Executive Public Policy in Managing Solid Waste in the Republic of Yemen: A Field Study of the Cleanliness and Improvement Fund in Sana'a*. **Sana'a University Journal**, 6(3), 121–140. Available at: https://baydaauniv.net/buj/index.php/buj/article/view/619
- Sahraoui, Abbas, & Khalfouni, Fazia. (2021). *Economic Public Policy in Algeria under Financial Abundance: An Analytical Study of the Period 2005–2014*. **Journal of Research in Law and Political Science**, 7(2), 710–727. Available at: https://asjp.cerist.dz/en/article/172915
- Derbane, Walid. (2020). *The Role of International Development Indicators in Evaluating Public Policies in Algeria: A Case Study of the National Economic and Social Council since 1998*. Unpublished Master's Thesis, Faculty of Political Science and International Relations, University of Algiers 3.
- Al-Obaidi, Muthanna. (2019). *Theoretical Approaches to Public Policy*. Arab Organization for Administrative Development, Cairo.
- Al-Azzawi, Wisal. (2003). *Principles of Public Policy*. Osama Publishing and Distribution House, Amman.
- Kadi, Abdel Majid. (2006). *Introduction to Macroeconomic Policies: An Analytical and Evaluative Study*. University Publications Office, Algeria.
- Al-Qaryouti, Mohammed. (2006). *Formulation, Implementation, Evaluation, and Analysis of Public Policy* (1st ed.). Dar Wael for Publishing, Printing, and Distribution, Amman.
- Al-Kubaisi, Amer. (2008). *Public Policies: An Introduction to Improving Government Performance*. Arab Organization for Administrative Development, Cairo.
- Senate Journal. (2005, August). *Algeria Needs a Real Economic Take-Off: National Efforts Should Be Mobilized for This Purpose*. Available at: https://www.majliselouma.dz/userfiles/files/documents/revue%20senat/rev_21_compressed.pdf
- Senate Journal. (2007, August–September). *Calm Approaches toward Deep Reforms and Gradual Achievement of the Desired Outcomes*. Available at: https://www.majliselouma.dz/userfiles/files/documents/revue%20senat/rev_32.pdf
- National Economic and Social Council (CNES). (2001). *Publications of the National Economic and Social Council*. Available at: https://www.cnese.dz/ar/cnese-portal/publications/2001

- National Economic and Social Council. (2000). *External Debt of Southern Mediterranean Countries: An Obstacle to Euro-Mediterranean Development*. Available at: https://www.cnese.dz/ar/cnese-portal/publications/2000
- Maamar, Ammar. (2009). *The Problem of Public Policymaking in Algeria: A Descriptive and Analytical Study*. Unpublished Master's Thesis, Faculty of Political Science and Media, Benyoucef Benkhedda University.
- Mouhoub, Yacine. (2011). *The Role of Women in Public Policymaking in Algeria*. Unpublished Master's Thesis, Faculty of Political Science and Media, University of Algiers.